محاضرة : التوزيع

1. **مفهومه:** يقصد بالتوزيع في نظريات الاقتصاد تقسيم الدخل والثورة والموجودات ذات الصلة كالأجر والأصول السائلة على مختلف الفئات الاجتماعية والطبقات في ظل نظام اقتصادي معين.

2. **مشكلة التوزيع:** نعني بمشكلة التوزيع صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع، نظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة، لنصف طريقة التوزيع بأنها الطريقة الأمثل. تعد من الناحية الاقتصادية مثلا كيفية توزيع الموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع من المحددات الأساسية لأسلوب توزيع الدخل، فإذا ما كان هناك طائفة صغيرة من المجتمع تحصل على غالبية الموارد الاقتصادية ومن ثم حصولهم على غالبية الناتج سيكون هناك سوء توزيع في الدخل، أما إذا ما تم توزيع الموارد الاقتصادية على معظم أفراد المجتمع بحيث يجنون ثمارها فإنه توجد الكثير من العدالة في توزيع الدخل فتتحقق العدالة الاجتماعية، ومن ثم عدم تركيز الموارد والثروة لخدمة فئة قليلة من أفراد المجتمع ومنع احتكارهم لها.

3. **أنواع التوزيع:** يمكن أن نميز ما بين تقسيمين للتوزيع كما يلي:

3.1. القسم الأول: التوزيع الوظيفي والشخصي.

يفرق ما بين التوزيع الوظيفي والشخصي؛ فيما يلي تفصيل لهما:

3.1.1 التوزيع الوظيفي: يبحث في محددات أسعار عوامل الإنتاج ، ويقصد به تقسيم الثروة على الأطراف التي ساهمت في توليدها من خلال عملية الإنتاج، تتمثل هذه الأطراف تحديدا في: ملاك الأراضي، أصحاب رأسمال، العمال والمنظمين. وكل طرف من هذه الأطراف يحصل على عائد مادي كمكافأة على مساهمته في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة. فملاك الأراضي يحصلون على الريع مقابل كراء أراضيهم ،والعمال يحصلون على أجور مقابل مجهوداتهم، أما أصحاب رأس المال فيحصلون على فوائد مقابل إقراضهم للمال، بينما يحصل المنظمون على أرباح مقابل إدارتهم للمشروع الاستثماري.

3.1.2 التوزيع الشخصي: يناقش هذا النوع كيفية توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، هذا بغض النظر عن مقدار مساهمة الفرد من عدمها في العملية الإنتاجية. وهو توزيع قائم على اعتبار العدالة الاجتماعية، وينصب الاهتمام

فيه على دراسة درجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وظاهرتي الغنى والفقر وأسباب ذلك وآثاره والإجراءات المناسبة لمعالجته، كإجراءات توزيع الدخل.

يمكن أن نخلص أن التوزيع الشخصي يناقش كيفية توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع بغض النظر عن مقدار مساهمة الفرد من عدمها في العملية الإنتاجية؛ بينما التوزيع الوظيفي يهتم بتقسيم الثروة على عوامل الإنتاج، واستحقاق العامل للعائد مرتبط بنسبة مساهمته في العملية الإنتاجية.

3.2. القسم الثاني: توزيع ما قبل الإنتاج، ما بعد الإنتاج وإعادة التوزيع.

يميز ما بين التوزيع ما قبل الإنتاج ،بعد الإنتاج، إضافة إلى إعادة التوزيع: فيما يلي شرح للأنواع الثلاثة:

3.2.1 التوزيع ما قبل الإنتاج (توزيع الثروات أو التوزيع القاعدي): يتعلق بتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة، وتحديد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال...الخ. بمعنى آخر يرتبط هذا النوع من التوزيع بالقواعد المنظمة لملكية واستعمال الأفراد والدولة للموارد الاقتصادية، وتختلف هذه القواعد من نظام اقتصادي إلى آخر.

3.2.2 التوزيع ما بعد الإنتاج (توزيع الثروة المنتجة أو توزيع السوق): يتعلق بتقسيم الدخل بين الأفراد في السوق (السوق الحر كآلية للتوزيع في النظامين الرأسمالي والإسلامي) من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالأجر، الربح والفائدة.

3.2.3 إعادة التوزيع (التوزيع التوازني): يتعلق بتقسيم الدخل الوطني بين أفراد المجتمع من خلال إجراءات تقوم بها الدولة بالاعتماد على سياستها المالية (مثل فرض الضرائب) أو من خلال سياستها الاجتماعية (التحويلات الاجتماعية والإعانات وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة...الخ)، أو من خلال إجراءات يقوم بها الأفراد تطوعا أو إلزاما كالزكاة والصدقات والهبات...الخ.

4. توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

4.1 خصائصه:

يتميز هذا النوع من التوزيع بأربع خصائص أساسية هي:

- **توزيع حسب الإنتاج:** مساهمة أي عامل من عوامل الإنتاج في إيجاد المنفعة أو زيادتها بأي شكل من أشكالها تبرر حصول هذا العامل على عائد.

- **مرتبط بتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج:** أي توزيعه على الأفراد الذي يساهمون بتقديم خدمات أحد عوامل الإنتاج، مع افتراض أن الذي يحصل على العائد هو العامل الإنتاجي (العمل، التنظيم...الخ) لا الفرد الذي قدمه.

- **توزيع لعوائد نقدية لا عينية:** أصبح الغرض من الإنتاج المبادلة أين لا يتلازم العمل وناتجه، بحيث يوجه الإنتاج العيني إلى السوق بهدف تحقيق الربح النقدي أو الحصول على النقود التي توزع على عوامل الإنتاج التي ساهمت في صنع ذلك الناتج.

- **يتم في السوق:** يعتبر العامل الإنتاجي سلعة كسائر السلع يتحدد ثمنها أو سعرها بتفاعل قوى العرض والطلب عليها في سوق العوامل الإنتاجية.

4.2 عوائد عوامل الإنتاج: يمكن أن نميز بين أربع أنواع من العوائد التي تتحصل عليها عوامل الإنتاج مع اشتراك التكنولوجيا في عائدها مع عنصر التنظيم (الربح. سنحاول فيما يلي بيان كل عائد بشكل موجز، مقتصرين على مفهومه وأهم تصنيفاته.

4.2.1 الأجر:

4.2.1.1 مفهومه: يتحصل عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية على عائد يعرف اقتصاديا بالأجر. في اللغة هو عوض العمل والانتفاع. وفي الاقتصاد يمكن تعريفه على مستويين: على المستوى الجزئي هو: العائد المادي الذي يتحصل عليه العامل نظير مجهوده الذهني أو العضلي الذي ساهم به في العملية الإنتاجية. على المستوى الكلي هو: نصيب عنصر العمل من الدخل الوطني أو القومي، بمعنى آخر نسبة الأجور من الدخل الوطني.

4.2.1.2 تصنيفاته: يميز الاقتصاديون بين تصنيفين للأجر:

- **الأجر الإسمي والحقيقي:** يرتبطان ببعضهما البعض، بحيث أن الأجر الاسمي يعبر عن ما يتحصل عليه العامل من وحدات نقدية نظير الجهد المبذول؛ أما الأجر الحقيقي والذي يقصد به مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الأجر الإسمي هو الذي يعبر عن الاستفادة الحقيقة من الناحية الاقتصادية.

- **الأجر النقدي والعيني:** يعبر الأخير عن المقابل غير النقدي الذي يتحصل عليه العامل نظير مجهوداته ،ويكون في الغالب على شكل جزء من الإنتاج (سلع أو خدمات).أما الأجر النقدي فهو المقابل النقدي الذي يحصل عليه الفرد مقابل العمل الذي يقدمه.

2.2.4 الريع:

4.2.2.1 مفهوم الريع: يتحصل العنصر الطبيعي على عائد مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، ويتمثل المعنى الاقتصادي الحديث للريع في: بأنه الدخل المستمد من ملكية الأرض وغيرها من هبات الطبيعة المجانية.

4.2.2.2 تصنيفاته: حسب "ريكاردو "يمكن تقسيم ريع الأرض إلى نوعين:

- **الريع المطلق:** في نظره يتمثل في ذلك الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل استخدام المستغلين لها لقواها التي لا تهلك.
- **الريع الفرقي:** يرجع إلى وجود فروق في خصوبة الأرض وأفضلية موقعها، أي إلى الفروق الطبيعية في الكفاءة الإنتاجية بين وحدات الأرض المختلفة.

3.2.4 الفائدة:

4.2.3.1 مفهومها: "المردود الذي يتوقع الناس الحصول عليه جراء قيامهم بعملية الادخار، أو المردود المالي على الأموال، أو العائد السنوي على الأموال المقترضة.

4.2.3.2 تصنيفاتها: يمكن التمييز بين تقسيمين، هذا كما يلي:

- **الفائدة البسيطة والفائدة المركبة:** الفائدة البسيطة هي: الفائدة التي يتحصل عليها المودع أو المقرض على الإيداع المبدئي أو أصل القرض فقط، بحيث لا تأخذ تراكمات الفوائد السابقة على الأصل في حساب فائدة السنة الحالية. أما الفائدة المركبة فهي: الفائدة التي يتحصل عليها المودع أو المقرض على الإيداع المبدئي أو أصل القرض زائد الفائدة المستحقة سابقا. بحيث تضاف الفوائد المستحقة سنويا وبشكل دوري لأصل القرض ،لتشكل أصلا سنويا جديدا يتم حساب الفائدة على أساسه.

- **الفائدة الإسمية والحقيقية:** يقصد بالأولى الفائدة المسماة عند الإقراض، مثلا ألف دينار عن قرض قيمته عشرة آلاف دينار ،وهي فائدة لا تأخذ في الحسبان تغير القدرة الشرائية للنقود. أما الثانية فتأخذ في الحسبان ذلك. وغالبا ما تكون على هذا الأساس الفائدة الحقيقية أقل من الفائدة الإسمية.

4.2.4 الربح

4.2.4.1 مفهومه: هو الدخل الصافي للمنظم، بحيث يقوم الأخير أولا بدفع ثمن المواد الأولية وأجور العمال وفوائد رأس المال ،وغير ذلك من النفقات، ويشكل المتبقي من الإيرادات بعد ذلك الدخل الصافي له، أي الربح.

4.2.4.2 أنواعه: استقر الفكر الاقتصادي الحديث على التمييز ما بين تصنفين للأرباح:

- **الربح المحاسبي والربح الاقتصادي:** الأول هو زيادة الإيرادات عن التكاليف المتعلقة بها. أما الثاني فيعني عائد التنظيم من ناتج المشروع التجاري، أو الصناعي، أو الزراعي، أو المشترك، وهو ذلك التنظيم الذي قام به الإنسان في مال نفسه، أو في مال غيره أي المقترض.
- **الربح الإجمالي والربح الصافي:** الإجمالي هو زياد صافي رقم المبيعات، مطروحا منها مردودات المبيعات، على ثمن تكلفة المبيعات. أما الصافي فنقصد به الربح الإجمالي مع حسم النفقات الضمنية غير المباشرة مثل: فوائد القروض، الأجور ورواتب الم وظفين، إيجارات المباني وأقساط التأمين...الخ.